الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.8

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

22 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء،
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد عاشور (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه مع اقتراب الألف عام الميلادية الثالثة، يجتاز العالم مرحلة انتقال بمقتضى السياسات المنتهجة في بلدان مختلفة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ورغم إحراز أهداف مبشرة في هذا الصدد، لم يكن ذلك بطريقة منتظمة، ولوحظت في بعض البلدان تأثيرات سلبية، مثل الانكماش وتضاؤل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك مشاكل اجتماعية اقتصادية ترجع إلى تنمية هيكلية غير كافية بسبب الافتقار إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة.

٢ - ومن واجب المجتمع الدولي أن يضع استراتيجيات تقوم على التعاون والتضامن، حيث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع ضرورة معنوية وسياسية. ويشعر وفد الإمارات العربية المتحدة بالقلق لأن كثيرا من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي بدأت في بلدان مختلفة لم تحقق تخفيف شرور مثل الفقر والأمية والبطالة والجريمة وإساءة استعمال المخدرات. ومن الضروري أيضا اتخاذ سلسلة تدابير موجهة إلى تخفيض عبء الديون الخارجية وخدمتها، وتقديم الدعم إلى البلدان تواجه هذه المشاكل عن طريق خلق القدرات ونقل التكنولوجيات المستخدمة في الأغراض السلمية.

٣ - وقال إن وفد الإمارات العربية المتحدة يؤيد البيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ويشدد على أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تحقق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه. وعلى البلدان النامية، من جانبها، أن تبذل جهودا إضافية من أجل اجتذاب تدفقات رأس المال والاستثمارات.

٤ - وتؤيد الإمارات العربية المتحدة إنشاء نظام تجاري تعددي، وغير تمييزي وشفاف، يستند إلى القانون الدولي والعدالة مثلما يستند إلى الاتفاقيات الدولية المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية ذات الصلة، ومن ثم تذكر بتوصيات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التدهور المثبط للهمة الذي يلاحظ في بعض بلدان الجنوب وإلى ضرورة منحها فرصا أكثر لكي تواصل عملية إجراء الإصلاحات ووضع سياسات للاقتصاد الكلي، بغية كفالة اشتراكها في التجارة وتوزيع منتجاتها وصادراتها ووصولها إلى الأسواق الدولية، وفقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥ - ومضى قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تعتقد أن اكتساب الأراضي بالقوة إجراء غير جائز ويتعارض مع ما شرعه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وبالتالي تكرر تأكيد تأييدها لحقوق سكان الجولان السوري وجنوب لبنان غير القابلة للتصرف وحقهم في السيادة على الموارد الطبيعية لهاتين المنطقتين، وتحث على ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلية لكي تسمح للسكان الفلسطينيين بممارسة السيطرة الكاملة على أراضيهم، بما في ذلك القدس. وأنه يجب على سلطات الاحتلال أن تعوض السكان العرب الفلسطينيين عن الخسائر التي تكبدوها بسبب الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة.

٦ - وتولي الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لإصلاح المنظمات الدولية، وكما أعرب وزير خارجيتها أمام الجمعية العامة، تؤيد بالكامل الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بإعادة هيكلة مختلف هيئات الأمم المتحدة، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما تعرب عن تأييدها للأعمال التي ستنجزها اللجنة الثانية فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧ - **السيد أيواه** (نيجيريا): أعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالنظر في مختلف البنود المعروضة على اللجنة، يرى أن من المهم توجيه الانتباه إلى الاتجاه الحالي إلى العولمة وتحرير التجارة وتأثيره من حيث زيادة الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد أصبحت البلدان النامية، وبخاصة الواقعة منها في أفريقيا، مثقلة بمشاكل مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية، والعبء الثقيل من الديون الخارجية، والطابع غير القابل للتنبؤ وغير المستقر للسوق المالية، وخطر البقاء على هامش الاقتصاد العالمي.

٨ - وإن نيجيريا، مثلها مثل الكثير من البلدان الأفريقية، بدأت في العامين الأخيرين في تطبيق سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، وألغت حكومة نيجيريا القوانين التي لا يسمح باستثمارات المواطنين النيجيريين في قطاعات الاقتصاد الرئيسية إلا بمقتضاها، وشرعت في عام ١٩٩٦ في برنامج التنمية في الأجل الطويل المسمى "الرؤية لعام ٢٠١٠".

٩ - وقال إنه باعتبار أن أفريقيا تحتاج الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي من أجل التصدي لمشاكل التنمية، يرى وفد نيجيريا أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية الدولية بصفة خاصة، أن تطبق سياسات مالية وتجارية تحسن فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ومن أجل ذلك، لا غنى عن وضع اتفاقات جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف موضع التنفيذ.

١٠ - وفيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، يعترف وفد نيجيريا بأهمية استئناف الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكات. وقد أصبحت إعادة تنشيط ذلك الحوار ذات أهمية حاسمة نظرا للنتائج المثبطة التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويولي وفد نيجيريا أهمية للتنفيذ والمتابعة الفعالين للمقررات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات، ويرى أنه يلزم أن تفي البلدان المتقدمة النمو على وجه الاستعجال بالالتزامات المتفق عليها في برامج العمل ذات الصلة التي اعتمدت. وفي ذلك الصدد يرحب بإنجاز "خطة للتنمية" واعتمادها من جانب الجمعية العامة ويحث على تنفيذها على نحو فعال.

١١ - ومضى قائلا إن مسألة الديون الخارجية هي إحدى المشاكل الحرجة التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن مختلف تدابير تخفيف عبء الديون، ومن بينها المبادرة الأخيرة من أجل تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لم تسفر عن حل مرض. وبالتالي، يحدو نيجيريا الأمل في أن يتصدى المجتمع الدولي بهمة لإيجاد حل دائم ويؤيد عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية قبل عام ٢٠٠٠.

١٢ - وبالنظر إلى عدم اليقين الذي يثيره الاقتصاد العالمي لدى البلدان النامية، من الضروري أن تدعم تدابيرها الموجهة إلى استئصال الفقر، الأمر الذي يتطلب تعبئة موارد البلدان المتقدمة النمو في سياق التزاماتها بتمويل التنمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لخلق القدرات الوطنية وتنمية مواردها البشرية بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

١٣ - وقال إن التنمية في رأي وفد نيجيريا مسألة متعددة الأبعاد، وأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، بدور قائم بذاته ولكنه مكمل، في إقامة شراكة ملموسة ومستدامة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بهدف تحقيق التعاون القائم على المصالح المتبادلة وتوزيع المسؤوليات.

١٤ - **السيد دامبين** (منغوليا): أيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ وأشار إلى التأثيرات الإيجابية التي أحدثتها عمليتي عولمة وتحرير التجارة على الاقتصاد والتجارة الدوليين، وهي النمو الاقتصادي المعمم، وتجاوز الانكماش في الاقتصادات المتقدمة النمو، والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، والتقدم الذي أحرزته الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال نحو إقامة مؤسسات سوقية فعالة.

١٥ - غير أنه قد نجم، في الوقت نفسه، عن تلك العمليات تعقيدات وعدم تيقن ومخاطر بالنسبة للأمم النامية، إذ أن المنافع موزعة على نحو غير منتظم، بما في ذلك فيما بين البلدان النامية نفسها، التي لم يتمكن كثير منها، لا سيما البلدان الأقل نموا، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة، من الاستفادة من الفرص الجديدة.

١٦ - وأضاف أنه من الضروري تكريس اهتمام خاص لتلك البلدان النامية واتخاذ تدابير خاصة لتخفيف أي تأثير معاكس يمكن أن يقع عليها من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. كذلك ينبغي النظر على المستوى الدولي في سياسات وتدابير تستهدف زيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض.

١٧ - ومما يثير الجزع، تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٦ وعدم مراعاة مؤشرات الإنعاش في عام ١٩٩٧. ويشارك وفد منغوليا الرأي القائل بأن ازدياد الاستثمارات الخارجية المباشرة لا يمكن أن يكون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تركز رأس المال الخاص أساسا في بضعة بلدان نامية قليلة و، من ناحية أخرى، لم يكن لتلك الاستثمارات دائما أن تفي بالاحتياجات الإنمائية المختلفة لهذه البلدان أو تحل مشاكلها الاجتماعية. ويحض وفد منغوليا على تنفيذ "خطة التنمية" دون إبطاء، وهي الخطة التي اعتمدت أخيرا بعد مفاوضات طويلة مضنية، والتي تشكل اعترافا بالطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والدور المركزي الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به في مجال التعاون الدولي من أجل تحقيقها.

١٨ - ومضى قائلا إن حكومة منغوليا ترى أن تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية يحظى بأهمية ذات أولوية وأن المناقشة الجارية بشأن إصلاح المنظمة ينبغي أن تترجم إلى تدابير عملية ومحددة. وبالتالي تؤيد برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام.

١٩ - وفيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية في عولمة الاقتصاد، تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الحالة غير المواتية بشدة للبلدان النامية غير الساحلية، نظرا لأن هذه الخاصية تضر بقدرتها على التنافس في المجال التجاري وتسبب قصورا هيكليا، وعدم توازن ومصاعب إضافية في طريق تنميتها الاقتصادية الاجتماعية. ويحدو وفد منغوليا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة، في الدورة الحالية، قرارا متعلقا بتدابير محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بهذه البلدان، مثل الإنشاء الواقعي لهيكل أساسي للتنقل العابر عن طريق التعاون الإقليمي. وفي عام ١٩٩٧، وضعت أسس ذلك التعاون الإقليمي بعقد الاجتماع الاستشاري دون الإقليمي الأول لشمال شرقي آسيا حول التعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في أولان باتور.

٢٠ - وقال إن الحاجة إلى مكافحة التصحر والجفاف والأشكال الأخرى لتدهور البيئة على الصعيد العالمي، أصبحت أكثر إلحاحا وتتطلب استجابة دولية متضافرة. وفي ذلك الصدد، أحرز المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هدفا، كما اكتسبت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أهمية قصوى، وهي مناسبة ثبتت فيها الحاجة إلى زيادة التعاون وإبداء مزيد من الإرادة السياسية من أجل كفالة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات المعقودة في ريو عام ١٩٩٢.

٢١ - وقد بدأت منغوليا منذ أكثر من ستة أعوام عملية تحولها من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، التي اكتسبت سرعة كبيرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، عندما تولت قوى ديمقراطية السلطة نتيجة للانتخابات العامة، لأول مرة خلال الـ ٧٠ عاما الأخيرة. وتولي منغوليا أهمية خاصة لاندماجها في النظام التجاري العالمي باعتبار ذلك متطلبا أساسيا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويسرها أن تشير إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات مطولة وصعبة. كذلك أدخلت حكومة منغوليا مؤخرا تعريفة الصفر في المائة على الاستيراد كتعبير عن سياستها التجارية القائمة على السوق الحرة المفتوحة.

٢٢ - **السيد ماهوغو** (كينيا): قال إن وفده ينضم تماما إلى البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا بوصفه رئيس مجموعة الـ ٧٧. وتعترف كينيا بأنه رغم تحقق نمو معمم للاقتصاد العالمي، كان النمو غير ذي شأن في بعض قطاعات العالم النامي. ويتطلب الإسهام الملموس في الاستقرار الكلي في كثير من البلدان النامية وفي وقف انتشار الفقر وعكس اتجاهه، نموا اقتصاديا مستداما بنسبة ٧ في المائة على الأقل.

٢٣ - ولا يزال عبء الديون يعوق الكثير من البلدان النامية عن تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدامين، لا سيما في منطقة أفريقيا. وتنفق تلك البلدان مبالغ ضخمة لسداد الديون، مما يحد من تقديمها الخدمات الاجتماعية في مجالات أساسية مثل التعليم والصحة. ويتفاقم ذلك بفعل الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي وتناقص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري إيجاد حلول دائمة لهذه الحالة، ويمكن أن تشمل الحلول إلغاء الديون.

٢٤ - وقال إن كينيا تحث المجتمع الدولي على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في أفريقيا، حيث أنها غير كافية رغم برامج التكيف الهيكلي التي تقوم عليها البلدان النامية من أجل تهيئة بيئة اقتصادية مواتية.

٢٥ - وقد اعتمدت خطط عمل مختلفة في مختلف المؤتمرات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، يمكن أن يسفر تطبيقها الكامل عن فوائد جمة. ولكن مما يؤسف له أنها طبقت جزئيا فقط بسبب القدرة المحدودة لدى كثير من البلدان النامية وعدم كفاية الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

٢٦ - ورغم أنه من المتوقع أن يسفر تحرير التجارة العالمية عن فوائد للمجتمع الدولي، توجد مؤشرات واضحة على أن هذا لن يكون هو الحال في جميع المناطق. فعلى سبيل المثال، كان لفتح الأسواق الأفريقية أمام المنافسة الخارجية آثارا سلبية بالنسبة للتصنيع، ويشكل الإلغاء التدريجي لاتفاقات التجارة التفضيلية مع أفريقيا والبلدان النامية الأخرى تهديدا لأسواقها التقليدية. ولا تزال التجارة إحدى السبل المأمونة نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولذلك من الضروري تيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وخاصة المنسوجات والمنتجات الزراعية. وينبغي أن ينشئ المجتمع الدولي نظاما للتجارة المفتوحة المتعددة الأطراف، المنصفة وغير التمييزية.

٢٧ - ومضى قائلا إنه اتخذت في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية تدابير مبتكرة لتعزيز التكامل الاجتماعي الاقتصادي في إطار التعاون المتعدد الأطراف في مجال التجارة والتنمية. ووسعت ولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لكي تركز على المسائل المتعلقة بالتنمية وتجنب النزاعات وإدارتها وحلها. وعلى الصعيد الأوسع للمنطقة دون الإقليمية، ما زالت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الوسيلة الرئيسية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢٨ - وتضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في خلق توافق آراء في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وينبغي أن تستمر في حماية مبادئ العالمية والسيادة والتعددية في قراراتها وأنشطتها التنفيذية. وتأمل كينيا أن يتم إصلاح المنظمة بطريقة شفافة وفي تمش تام مع المبادئ والأهداف الديمقراطية التي وضعها الميثاق. وينبغي أن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنسيق الفعال للسياسات الدولية ولأنشطة الوكالات المتخصصة. وبالمثل، ينبغي العناية بتعبئة الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

٢٩ - **السيد شيربا** (نيبال): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧. وقد تحققت في فترة ما بعد الحرب الباردة نواحي تقدم تكنولوجي لم يسبق لها مثيل، ونمت المؤسسات والهيئات الديمقراطية، وتحقق تقدم سريع الخطى في تكنولوجيا المعلومات، وأعطت العولمة والتحرير الاقتصاديين مغزى جديدا للتنمية الدولية، وأدت كل هذه الأمور إلى تحولات في أساليب المعيشة. ومع ذلك، فرض استمرار تهميش البلدان الأشد فقرا والضعيفة العزلة على نسبة كبيرة من البشر واقعة في براثن الفقر. وترى نيبال أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتبنى منظورا متوازنا يتساوى فيه التركيز على التنمية السياسية مع التركيز على التنمية الاقتصادية بغية إنشاء نظام عالمي جديد مقبول للجميع.

٣٠ - ومما لا غنى عنه أن تشترك البلدان النامية بفعالية في حل المشاكل الاقتصادية في العالم، ولذلك ينبغي أن تتضمن عملية العولمة والتحرير آلية فعالة ومنصفة للتنسيق المتعدد الأطراف لسياسات الاقتصاد الكلي. والأمم المتحدة هي الموقع المثالي لتحقيق ذلك الهدف في مناخ من الشفافية وبالمشاركة الكاملة من الجميع.

٣١ - ومضى قائلا إن الفقر وحده هو الذي يمكن أن يعوق أو يعدل مسار عملية العولمة، ولكن الخطر ليس متأتيا من جيوب فقر معزولة تلاحظ في البلدان المتقدمة النمو والنامية، وإنما من الفقر المدقع القائم والذي يتزايد بسرعة في معظم البلدان الأقل نموا. ويمكن أن يحول تقويم تلك الحالة في الوقت المناسب دون وقوع كارثة يمكن أن تؤثر على العالم أجمع. ونظرا للافتقار إلى تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى البلدان الأقل نموا، لا غنى عن الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها إلى معدل ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للالتزامات المعقودة في باريس.

٣٢ - وتتطلب المشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. فالافتقار إلى الوصول المباشر إلى البحار لا يستتبع تكاليف إضافية فحسب بالنسبة لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية، وإنما يحد من الاستثمارات الخارجية. ومن الضروري أن تمنح بلدان المرور العابر حق الوصول الحر غير المحدود إلى البحار وأن تقدم البلدان المتقدمة النمو الدعم بتسهيل الوصول إلى أسواقها. وإن تنفيذ استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيار/ مايو من العام الحالي يمكن أن يكون إيذانا ببدء عصر جديد من التعاون المتعدد الأطراف.

٣٣ - **السيد دزوندديف** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. وإن التقارير عن تطور الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة مشجعة. ويبدو اتجاه النمو العالمي مستداما وإن لم يكن في جميع الاقتصادات. إذ بليت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بكثير من الصعوبات التي تتجلى في الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وما زالت النتيجة الضعيفة التي أسفرت عنها الجهود من أجل القضاء على الفقر وحل مشكلة الديون وزيادة الاستثمارات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفي البلدان النامية تشكل مدعاة للقلق. ومن ناحية أخرى، لم تقتصر البطالة على البلدان النامية، وكثير من البلدان لديها مشاكل تضخم، والكثير منها يحاول حل مشاكل في مجال البيئة.

٣٤ - وكان لعولمة الاقتصاد وتحرير التجارة أصداء كبرى وأديا إلى نتائج إيجابية وإن كانت يمكن أن تهمش الاقتصادات الأصغر والأضعف. ومن الضروري أن تضطلع المنظمات والمؤسسات النقدية والمالية الرئيسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الخ. بدور أكثر بروزا في التعاون الدولي وفي تعزيز التنمية المستدامة.

٣٥ - ومن المشجع ملاحظة أن الأمين العام اقترح، ضمن عملية إصلاح الأمم المتحدة، تعزيز الأمانة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويجدر كذلك إبراز أهمية البرنامج الإنمائي، الذي سيسهم بلا شك في تحديد كُنه المناقشات في اللجنة الثانية.

٣٦ - وقد أقدمت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على أنشطة إصلاح عديدة وحققت زيادة في الإنتاج لأول مرة منذ عام ١٩٨٩. وفي ذلك السياق، يكتسب إبرام اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي

سيبدأ نفاذه في ١ كانون الأول/ ديسمبر من العام الحالي أهمية خاصة. وكذلك اعتمدت قوانين مختلفة في المجال الاقتصادي ويعتمد البلد في الوقت الحالي على النظام الاقتصادي والمؤسسات الأساسية لاقتصاد السوق.

٣٧ - واختتم قائلا إن طابع سياسة الاقتصاد الكلي لعام ١٩٩٧ المعزز للاستقرار قد أسفر عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، مازال مستوى عال من البطالة ومستوى غير كاف من الاستثمارات الخارجية ماثلين خاصة في القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، مع أخذ الترابط الاقتصادي في المنطقة وأهمية العوامل الخارجية في الاعتبار، دافع المتكلم بقوة عن إدماج اقتصادات دول البلقان في الهياكل الاقتصادية الأوروبية.

٣٨ - **السيد دانش يزدي** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن التقسيم الأخير للبلدان إلى بلدان غنية وفقيرة على الصعيد العالمي يشكل اتجاها مثيرا للقلق. وكذلك مما يثير القلق التهميش المتزايد للبلدان النامية كنتيجة مباشرة للعملية المزدوجة للتحرير والعولمة دون رابط. ورغم الجهد الضخم المبذول على الصعيد الدولي خلال الأعوام الأخيرة من أجل تحديد وصياغة مفهوم عام للتنمية، لم يتحقق بعد توازن معقول بين المسؤولية الوطنية عن التنمية المستدامة في الأجل الطويل والمسؤولية الدولية عن تسهيل بلوغ ذلك الهدف. وفي ذلك السياق، تعرب إيران عن تأييدها لبيان رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبخاصة تأكيده على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي بالنسبة لتنمية العالم النامي. ويبدو أن كل شيء يشير إلى أنه ما زال من الضروري إقناع البلدان المتقدمة النمو بالحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التنمية.

٣٩ - وتوجد صعوبة إضافية بالنسبة لمفهوم التنمية ذاته، الذي أخذ يتغير. وإن محاولات تعديل الأهمية النسبية لمختلف عناصر وجوانب التنمية واضحة. فالبرنامج الذي يتوخاه العالم المتقدم النمو غريب تماما عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات النامية التي تخضع لضغط العولمة الساحق. وبتقييم تنفيذ مقررات المؤتمرات الدولية الأخيرة الهامة، يمكن قياس درجة الالتزام الفعلي من جانب الشمال بنتائج تلك المؤتمرات. ويلاحظ عدم التقدم في مجال التمويل بصفة خاصة.

٤٠ - وقال إنه لا يوجد افتقار إلى الموارد المالية بمعنى الكلمة، التي توجه إلى القنوات المرغوبة. ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية هي التي تضاءلت. ولذلك فالمطلوب هو الإرادة السياسية التي يجب أن تستند بدورها إلى فهم صحيح للمشاكل والصعوبات المشتركة ووجود منظور موجه إلى المستقبل البعيد الذي يوجد فيه عالم أفضل وأكثر إنسانية بالنسبة للجميع.

٤١ - **السيد ساليبا** (مالطة): قال إن المصالح والشواغل المشتركة بين جميع البلدان فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة تتجاوز الحدود الوطنية. وفي ذلك السياق، يحتل الفقر، وهو إحدى المشاكل التي تمس جانبا كبيرا من البشر وتعوق التنمية المستدامة، مكان الأولوية في المناقشة الدولية. وترى مالطة أنه ينبغي تناول مسألة التنمية المستدامة في إطار عريض يأخذ نوعية حياة الإنسان في الاعتبار. ومن أجل ذلك ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تركيز جهودها على استئصال الفقر بهدف تعزيز الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. وما من بلد يمكنه أن ينعم بالسلام والرخاء إن لم يحترم حقوق الإنسان الأساسية وما لم تأخذ الدولة بنظام ديمقراطي للحكم.

٤٢ - وفي الوقت ذاته، لا يمكن عزل مصالح بلد ما عن السياقات الإقليمية والدولية، وفي المقام الأول لدى تناول مسائل البيئة والتنمية. والواقع أن تدهور البيئة لا يعرف حدود. ومن ثم يظل التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي أحد الجوانب الأساسية في تنفيذ الاتفاقات المتوصل اليها في هذا الصدد.

٤٣ - وأشار المتكلم إلى أنه من المهم بالمثل تحقيق التعاون اللازم من أجل تمويل الأنشطة الإنمائية. ومن ناحية أخرى، يقلق مالطة بصفة خاصة التفاوت الديمغرافي والاقتصادي المتزايد بين شمال منطقة البحر المتوسط وجنوبها. وإن الفقر المرتبط بنقص فرص العمل وتدهور أحوال المعيشة، يغذي التوترات في المنطقة بأسرها. وينبغي أن تكرس الأمم المتحدة مزيدا من العناية والوقت لتنسيق تدابير فعالة يمكن أن تخفف من تدهور البيئة التي يعيش فيها آلاف الملايين من البشر.

٤٤ - وقد ظلت مالطة في طليعة المبادرات الإقليمية، التي يذكر من بينها إنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في إطار مؤتمر برشلونة، وخطة العمل لمنطقة البحر المتوسط. وخلال العقدين الأخيرين، وبخاصة بعد انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو، اتخذت مالطة مبادرات مختلفة من أجل حماية البيئة وإنقاذها. وفي ذلك الصدد، تحث على الوفاء بالتعهدات المتخذة في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس، وتنتظر باهتمام النظر في نتائجه من جانب الجمعية العامة في عام ١٩٩٩. وفي الختام، ذكّر المتكلم بأن مالطة كانت من أوائل البلدان التي اقترحت وضع مؤشر لسرعة تأثر البلدان.

٤٥ - **السيد ديمتروف** (بلغاريا): أيد البيان الذي أدلت به لكسمبرغ في الجلسة الثالثة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة اليه. وقال إنه في جو الإصلاح الذي يغلف الدورة الحالية، يكرر وفد بلغاريا تأكيد تأييده لمقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام ويعلق أهمية خاصة على تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي وإنشاء شبكات من الشراكات لصالح التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام لترشيد أعمال صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الإنمائية، يرحب وفد بلغاريا بتحويل المكتب الخارجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صوفيا إلى مركز تجريبي في ذلك الصدد.

٤٦ - وفيما يتعلق بالاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، فرغم اعتراف بلغاريا بأن العولمة والتحرير يوفران فرصا جديدة لجميع الدول، فإنها تأخذ أيضا في الاعتبار ما لهما من تكلفة يمكن في كل الأحوال تخفيفها بتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية سديدة.

٤٧ - وعلى الصعيد الوطني، حددت حكومة بلغاريا الأهداف التالية: تحقيق الاستقرار المالي، والإصلاح الهيكلي الاقتصادي الموجه إلى السوق والخصخصة المتسارعة؛ وتدعيم وتحديث إدارة الدولة؛ وتوطيد سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد؛ وتحقيق إدماج بلغاريا في مجتمع دول منطقة المحيط الأطلسي الأوروبية. ورغم ندرة مواردها وافتقارها إلى الخبرة بالاجراءات والأحكام القانونية الجديدة، فقد حققت الحكومة الجديدة بالفعل أهدافا هامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وصعيد مكافحة الجريمة.

٤٨ - وفي الختام، وجه المتكلم انتباه اللجنة إلى مسألة تمس بلغاريا بصفة خاصة، وهي تأثيرات نظام الأمم المتحدة للجزاءات على اقتصادات العالم الثالث. وقد عانت بلغاريا من خسائر اقتصادية جسيمة نتيجة التطبيق الصارم للجزاءات ضد العراق وليبيا، وضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصفة خاصة، وهي بلدان تعد من بين شركاء بلغاريا الاقتصاديين الرئيسيين. وتعادل تلك الخسائر إجمالي الديون الخارجية للبلد. وترى بلغاريا أنه ينبغي تقاسم عبء المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن التطبيق الصارم للجزاءات بشكل منصف فيما بين الدول الأعضاء بدلا من أن تقع فحسب على عاتق البلدان التي لا تعدو كونها جيران أو شركاء اقتصاديين للبلدان التي تفرض عليها الجزاءات. ويصر وفد بلغاريا على أنه ينبغي تطبيق أحكام قرارات الجمعية العامة التي حثت فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الدولية الأخرى على أن تواصل النظر على نحو أكثر تحديدا ومباشرة في مسألة تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات. وفي ذلك الصدد، يتعين وضع تدابير عملية، جديدة ومبتكرة، من أجل مساعدة الدول الثالثة المتضررة، بما في ذلك تقديم الدعم الاقتصادي المباشر وأشكال أخرى من المساعدة غير المالية.

٤٩ - وتواصل حكومة بلغاريا التماس التعاون والدعم من المؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، وشدد المتكلم على الحاجة إلى الاعتماد على دعم أكثر من تلك المؤسسات ومن البلدان المانحة لكي يتمكن بلده من إنجاز إصلاحاته بنجاح ويندمج في الاقتصاد العالمي.

٥٠ - **السيدة بينكه** (السلفادور): أيدت البيان الذي أُدلي به في الجلسة الرابعة باسم مجموعة لـ ٧٧ والصين، وقالت إنه في عصر العولمة وتحرير الأسواق، يكتسب دور التجارة الدولية والاستثمارات الخاصة أهمية متزايدة بالنسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية. إلا أن كثيرا من هذه البلدان لا تستشعر فوائد العولمة لأن تدفقات رأس المال الخاص ليست موزعة توزيعا عادلا فيما بين جميع البلدان. وفي الوقت نفسه، أخذت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا غنى عنها في بعض الحالات من أجل ضمان التنمية المستدامة للبلدان النامية، تتضاءل باستمرار في السنوات الأخيرة.

٥١ - وتعتقد السلفادور أنه من الضروري المحافظة على آليات التعاون والتمويل على الصعيد الدولي لأغراض التنمية وتعزيزها. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تنفذ جميع مشاريع المساعدة الإنمائية الدولية بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، بغية كفالة ضمان الأولويات الوطنية الموضوعة في برامجها الإنمائية وإنجازها مع تفادي أي نوع من الاشتراط لتقديم المساعدة بقدر الإمكان.

٥٢ - وقالت المتكلمة إن وفد السلفادور يحث البلدان المانحة على الوفاء بالالتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمشاريع التنمية الدولية. وأعربت عن ارتياحها للتعهد الذي قدمه وفد لكسمبرغ في الجلسة الثالثة باسم الاتحاد الأوروبي، بالوفاء بذلك الهدف في أقرب وقت ممكن.

٥٣ - وفيما يتعلق بما حققته السلفادور مؤخرا من إنجازات، يجدر الإشارة إلى أن هذا البلد حقق استقرار الاقتصاد الكلي ويقوم بتعزيز القدرة على المنافسة. وانخفض التضخم إلى رقم فردي وبلغت الاحتياطيات الدولية أعلى معدل لها في تاريخها. ومع ذلك، ما زالت السلفادور بحاجة إلى التعاون الدولي من أجل زيادة تدعيم عملية

المصالحة التي بدأت نتيجة لإبرام اتفاقات السلام في عام ١٩٩٢. وفي ذلك الصدد، تعرب حكومة السلفادور عن شكرها لمختلف برامج الأمم المتحدة، وللبلدان المختلفة التي تعاونت على تحقيق السلام وحفظه، وتتطلع إلى مواصلة الاعتماد على الدعم الأكيد من المجتمع الدولي.

٥٤ - وأن تحرر وانفتاح التجارة الدولية، اللذين أمكن عن طريقهما إقامة تجارة "حرة ومنصفة" للسلع والخدمات والسلع الرأسمالية، لم يؤتيا بعد النتائج المأمولة. فما زالت حواجز كثيرة قائمة أمام المنتجات التي لها أهمية رئيسية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما في قطاعي الزراعة والمنسوجات. ويلاحظ كذلك اتجاه متزايد إلى فرض حواجز غير جمركية واشتراطات على الواردات القادمة من البلدان النامية، استنادا إلى الفوارق في معايير العمالة والبيئة.

٥٥ - ومضت المتكلمة قائلة من ناحية أخرى، إنه ظل واضحا في الدورة الاستثنائية المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أن الوفاء بجميع الالتزامات المعقودة في مؤتمر ريو دي جانيرو لم يتم بعد. وتولي حكومة السلفادور أولوية قصوى لحماية البيئة والتنمية المستدامة، ومن أجل ذلك أنشأت وزارة البيئة والموارد الطبيعية. والآن من الضروري الاعتراف بأنه لكي تتمكن البلدان النامية من تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي هي أطراف فيها، من الحتمي الاعتماد على الدعم من آليات نقل التكنولوجيا وآليات التمويل، مثل صندوق البيئة العالمية. وفي ذلك السياق، يشجع وفد السلفادور البلدان المتقدمة النمو على أن تنجز بشكل مرض مفاوضات الفريق المخصص لولاية برلين في دورته القادمة، مما سيمهد الطريق لاعتماد بروتوكول واضح الأهداف لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، الذي سيعقد في كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر من العام الحالي.

٥٦ - وختاما، أشارت المتكلمة إلى أنه في اليوم الدولي للقضاء على الفقر، الذي سيوافق يوم الجمعة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيكرم فلاح سلفادوري من المنتفعين بمشروع زراعي/حراجي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتضمن أيضا جوانب تعليمية وصحية واستفادت منه حوالي ٠٠٠ ٥ أسرة سلفادورية محدودة الموارد الاقتصادية. وقد وجهت تجربة المجتمع المحلي الذي يعيش فيه الشخص الذي سيكرم الانتباه إلى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٧ - **السيد ري كوانغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه رغم إيلاء المجتمع الدولي في عقد التسعينات أولوية عليا في أعمال الأمم المتحدة لمسألة التنمية، ومضاعفة جهوده لصالح التنمية المستدامة، تظهر الحالة الاقتصادية العالمية عدم توازن وعدم تكافؤ كبيرين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتبين أن التضاؤل المتزايد للمساعدة الإنمائية الرسمية والتوزيع الانتقائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد فاقما التأثيرات السلبية لعملية العولمة والتحرير على اقتصادات البلدان النامية. وتبعا لذلك، وبغية القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان الرخاء والرفاه للشعوب، ينبغي في المقام الأول أن يقيم المجتمع الدولي علاقات اقتصادية دولية منصفة تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية وتؤدي الى الوفاء بالتعهدات السياسية وخطط العمل الموضوعة في المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنوات الأخيرة.

٥٨ - وتحقيقا لذلك، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل والتجارة على الصعيد الدولي، مع ضمان مشاركة منصفة للبلدان النامية. وكذلك، ينبغي كفالة تطبيق الشروط التفضيلية على التجارة الدولية للبلدان النامية، بهدف مواجهة ضعفها وقصورها النسبي. وعلى نفس المنوال، يجب إزالة كل شرط مسبق لا علاقة له بالتجارة، وكذلك المعاملة الانتقائية للبلدان. ومن ناحية أخرى، من الضروري اتخاذ مبادرات بناءة واعتماد تدابير من أجل حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية على نطاق واسع. ويجب أن يحترم الحق في التنمية، وكذلك حق كل بلد في اختيار النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يفضله. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي السماح بفرض الجزاءات الاقتصادية.

٥٩ - ومن حق البلدان النامية أن تعتمد على التعاون الدولي، وبخاصة على المساعدة التقنية، دون أي تمييز، ويجب على البلدان المتقدمة النمو، من جانبها، أن تنظر في إمكانية تخصيص موارد جديدة وإضافية لغرض دعم عملية التنمية. وفي ذلك السياق، تؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل. كما أن من الضروري إنشاء آلية دولية تعزز نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط تفضيلية وتساهلية.

٦٠ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تحبذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعادة هيكلة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

٦١ - ومن ناحية أخرى، تولي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية الإقليمية، وفي هذا السياق، أعلنت إنشاء منطقة حرة في راجين - سونبونغ، بقصد تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الأجنبية، مؤيدة بقوانين مختلفة في هذا المجال. وستسهم نتيجة المبادرات المتخذة في تلك المنطقة في التنمية المستدامة لمنطقة شمال شرقي آسيا وتنمية الاقتصاد الدولي عموما.

٦٢ - **السيد غوريتسا** (رومانيا): بعد أن أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة اليه، أشار الى أن عالم اليوم يتسم، من وجهة النظر الاقتصادية، بدرجة كبيرة من الترابط والعولمة. وفي ذلك السياق، توجد أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة تاريخية لتقديم حلول تتيح للمنظمة الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الى توفير السلم والأمن والرخاء للجميع.

٦٣ - ويتابع وفد رومانيا باهتمام المشاورات الجارية بشأن مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام، وهو واثق من أن اعتماد الجمعية العامة لها في الوقت المناسب سيفيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإن الإصلاح لا يقتصر على مجموعة من الاقتراحات، وإنما يشمل الروح التي يمكن بها الإقدام على التطور الاقتصادي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٦٤ - وينبغي للجنة الثانية، من جانبها، أن توجه مناقشاتها الى مفاهيم وحقائق الاقتصاد العالمي الجديدة. وفي ذلك الإطار، أشار المتكلم الى بعض الجوانب التي يمكن، في رأيه، أن تكون هامة بالنسبة لأعمال اللجنة: (أ) التبادل المستمر للمعلومات مع المؤسسات والمنظمات المعنية بالجوانب الحاسمة للعملية الاقتصادية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ (ب) يمكن أن تصبح المسائل المتصلة بالاندماج الإقليمي بندا في جدول أعمال اللجنة، مما يمهد الطريق للتبادل على نطاق واسع للمعلومات

المتعلقة بعملية ديناميكية في الاقتصاد العالمي؛ (ج) وفي الوقت الذي تحولت فيه العناصر الفاعلة الخاصة غير الحكومية الى القوى الرئيسية المحركة للعولمة، التي تعيد هيكلة وتوجيه التجارة التقليدية والتدفقات المالية للاستثمارات، يمكن أن يشكل اشتراك مديري المشاريع الهامة المرتبطة بعملية العولمة في مناقشات اللجنة مساهمة قيمة، حيث يمكن أن ينقلوا خبرتهم وآراءهم بشأن التطورات المتوقعة أو المستقبلة في الأسواق العالمية؛ (د) وفي اقتصاد عالمي تكتسب فيه جوانب الاقتصاد الكلي والاقتصاد الصغير أهمية متساوية، وكذلك الإدارة الجيدة للشؤون العامة والإدارة الجيدة بصفة عامة، تصبح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الهيكل الأكثر ملاءمة في سوق أصبحت تنافسية وديناميةبشكل متزايد، بوصفها أجزاء رئيسية من اقتصاد تشمل أبعاده القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية الرئيسية؛ وهنا يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في اللجنة الثانية بشأن النظر في الدورة الحالية في بند خاص مكرس للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ (هـ) وتتجلى حقائق الاقتصاد العالمي في ظهور مفاهيم جديدة ومغزى جديد للمفاهيم القديمة؛ وفي ذلك السياق، يمكن أن يعاد تحديد مفهوم الشراكة مع مراعاة الظروف الجديدة للعولمة، بحيث يصبح كل من المشاركين فيها جزء له نفس الأهمية من جهد مشترك، يتسم بالموازنة بين الحقوق والمسؤوليات، وهو توازن أساسي من أجل استمرار الشراكة.

٦٥ - وفي أيلول/سبتمبر، كانت رومانيا مقرا لانعقاد المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة والمستعادة الذي نظمته حكومة رومانيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبحث فيه ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية ودوائر الفكر من ٧٧ بلدا العلاقة بين التنمية والديمقراطية. وإدراكا لما للإطار الذي يوفره المجتمع الديمقراطي لنشاط الأعمال التجارية، ولما للمبادرة الخاصة ولا مركزية الأنشطة الاقتصادية من تأثير على التطور الاقتصادي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومن توسيع آفاق ازدهارها الاقتصادي، يقترح وفد رومانيا أن يتضمن جدول أعمال اللجنة الثانية للعام القادم بندا محددا بشأن العلاقة بين التنمية والديمقراطية.

٦٦ - وبموجب عملية إصلاح المنظمة، تحولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الى عنصر مركزي لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة تخضع بواسطته العناصر الرئيسية للتنمية (الاستدامة، وتحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والإدارة) لتنسيق وحيد. واعترافا بأهمية تلك الإدارة وثقة في قدرتها، يرغب وفد رومانيا في التقدم ببعض الاقتراحات فيما يتعلق بأنشطتها المقبلة: (أ) يمكن للإدارة أن تعزز وتدعم دينامية المناقشة الاقتصادية داخل الأمم المتحدة باستخدام أساليب جديدة ومبتكرة. ويمكن لتعزيز الحوار وتبادل المعلومات سواء مع المؤسسات والمنظمات الدولية ومع ممثلي القطاع الخاص المشتركين في عملية العولمة أن يشكل ممارسة مستمرة للإدارة وللهيئات التي تنسق أنشطتها؛ (ب) يمكن للإدارة أن تقدم تعريفا أفضل خارج منظومة الأمم المتحدة بنتائج واستنتاجات المناقشات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما؛ (ج) يمكن تعزيز تنسيق الأنشطة المكملة التي تقوم بها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية على أساس الخبرة المكتسبة في العامين الماضيين. ويمكن النظر في هذه المسألة في جلسات مشتركة للجنة الثانية واللجنة الثالثة التابعتين للجمعية العامة؛ (د) ينبغي أن تظل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم وكذلك الدراسات الاقتصادية الإقليمية وثائق مرجعية للأمم المتحدة. وبالتوازي مع تلك الدراسات، يمكن للإدارة أن تصدر تحليلات عالمية لمواضيع ذات أهمية تعبر عن اتجاهات وظواهر جديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما؛ (هـ) ويمكن أن يتحسن بشكل دائم تبادل الحوار المعلومات مع برامج وصناديق الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.